العمل الخيري الإسلامي في فلسطين
تحديات وحلول

عبد الحافظ الصاوي

العمل الخيري ظل فترة طويلة يمثل عماد العمل العام في الدولة الإسلامية من خلال آليتي الوقف والزكاة. ويرى البعض أن الوقف هو صانع الحضارة الإسلامية.إلا أنه وللأسف مع ميلاد الدولة الحديثة شهد العمل الخيري خفوت ضوء هاتين الآليتين العظيمتين،حيث انصرفت الحكومات في معظم البلدان الإسلامية في العصر الحديث إلى أدوات مالية أخرى .وعطلت مؤسسة الزكاة كما تم الاعتداء بشكل كبير على الأوقاف سواء من قبل الأفراد أو الدولة.وكانت النتيجة التي ترتبت على هذا الأمر أن ضعفت ثقافة العمل الخيري، باعتبار أن الدولة المسيطرة تقوم بكل شيء.

ولكن مع بدأ المد الإسلامي للصحوة الإسلامية في مطلع السبعينات من القرن العشرين، عادت مرة أخرى ثقافة العمل الخيري ودوره في تنمية المجتمع الإسلامي سواء كان ذلك من خلال الجوانب الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية فبدأت شواهد جديدة من وجود تبرعات لبناء المساجد وعمارتها وإنشاء المستوصفات الطبية الخيرية وتقديم المعونات للأسر الفقيرة ، وإقامة مراكز التدريب .... إلخ.

ونظراً للدور الملحوظ الذي قام به العمل الخيري الإسلامي من تخفيف حدة الفقر ومساعدة المحتاجين، فإن البنك الدولي في عام 2001 أعلن عن عزمه القيام بدراسة آلية الزكاة كأداة مالية لمحاربة الفقر في بلدان العالم الإسلامي.ويرى

بعض الخبراء أن مؤسسات العمل الخيري في البلدان الإسلامية جبرت عجز النظم الحاكم في مجال التكافل الاجتماعي.

إن مجموع المساجد التي أنشأتها بعض المؤسسات الخيرية الخليجية خارج حدود الدول الخليجية واغلبها في قارات آسيا وإفريقيا وأوروبا بلغ ما يزيد على (127423) مسجدًا قدرت تكاليفها بما يقرب (126) مليون دولار ، وأن هذه الهيئات أقامت (3366) مشروعًا تعليميًا بتكلفة (133) مليون دولار ، وأعطت (122) ألف و(489) منحة تعليمية ، وأقامت (7869) بئرًا ومشروعًا لمياه الشرب ، وكفلت (102) ألف و(686) يتيمًا ، بمجموع (863) مليون دولار ، وأن لجنة مسلمي أفريقيا حازت المرتبة الأولى في هذا الشأن حيث شيدت خلال (21) عامًا ، ما يزيد على (2150) مسجدًا في إفريقيا"

وعلى الرغم من وجود نشاط مكثف للعمل الخيري الإسلامي داخل المحيطات القطرية للبلدان الإسلامية ،فإن النقاط الساخنة والتي تتعرض للعدوان المسلح والمواجهات العسكرية حظيت بعناية المؤسسات العاملة في حقل العمل الخيري، خاطبت هذه المؤسسات المجتمع الأهلي وحثته على دفع التبرعات لتقديم الإغاثة والعون للمنكوبين في هذه المناطق،وقد خصصت لجان فرعية داخل بعض مؤسسات العمل الخيري لهذا الغرض وفى أحيان أخرى أنشأت لجان خاصة لهذه المناطق .ومن هذه المناطق التي تشهد مواجهات عسكرية وعدواناً مسلحاً فلسطين والعراق وكشمير والشيشان والأقلية المسلمة في بورما ومن قبل أفغانستان والبوسنة والهرسك.وسوف نحاول في هذه الورقة أن نتعرض للعمل الخيري في العالم الإسلامي بوجه عام وضروريات فلسطين بوجه خاص.

لماذا فلسطين ؟

وتحظى القضية الفلسطينية باهتمام إسلامي خاصة بعد أن قطعت الانتفاضة أشواط لا باس بها في المقاومة ضد الكيان الصهيوني.وكان من نتيجة

أداء المقاومة أن عادت القضية إلى وضعها الطبيعي من كونها قضية إسلامية بعد أن كانت هناك محاولات لتصوير القضية على أنها شأن قطري فلسطيني خالص ،وان مسارات السلام كفيلة بإنهاء القضية.ولكن الممارسات الصهيونية من انتهاكات صارخة ضد الإخوة الفلسطينيين والتنصل من كل المعاهدات التي تم التوقيع عليها مع السلطة الفلسطينية ،جعلت الشعوب الإسلامية تعود بإدراكها لفهم طبيعة الصراع .

لقد تراجعت الحياة الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية بشكل كبير في إطار المواجهات مع الكيان الصهيوني، منذ انتفاضة الأقصى عام 2000، ولم تقتصر الأعمال العدوانية على ما ذكره التقرير الاقتصادي العربي الموحد بل تم إغلاق العديد من مؤسسات العمل الخيري لحركة حماس ولفصائل أخرى داخل فلسطين، عقب أحداث 11 سبتمبر من قبل السلطة الفلسطينية بإيعاز من أمريكا وإسرائيل بزعم محاربة الإرهاب.

وفى ظل هذه الأجواء المعتمة فقد بلغ نصيب الفرد الفلسطيني من الناتج المحلى الإجمالي نحو 390 دولار فقط في عام 2001 مقابل 422 دولار في عام 2000، بينما كان هذا المؤشر يصل إلى 1606 دولار في عام 1999 ، كما تدنت مساهمة كافة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلى الإجمالي والذي بلغ 1410 مليون دولار في عام 2002 مقارنة 1466 مليون دولار في عام 2001 أي بانخفاض نسبته 5 %، في حين أن نسبة الانخفاض بلغت نحو 72 % مقارنة بحجم الناتج المحلى الإجمالي في عام 1999 .

من الطبيعي في ظل الظروف التي تمر بها الأراضي المحتلة في فلسطين أن تنهار الاستثمارات العامة ، وهذا ما أكده التقرير بصورة واضحة حيث أشار في أرقامه الواردة بهذا الخصوص إلى انعدام الاستثمار العام لعدم توفر أية إمكانيات لدى السلطة الفلسطينية للقيام بذلك ، كما أدت تلك الظروف أيضاً إلى تقليص الاستثمارات الخاصة ، فلم تتجاوز الاستثمارات الخاصة 120 مليون دولار

فـي عـام 2001 بينمـا كانـت فـي عـام 2000 مقـدار 1257 مليـون دولار . أي أن الانخفاض بلغ مـا يزيد عن 90 % في حجم الاستثمارات الخاصـة . وترتـب علـى ذلك انخفاض معدلات الاستهلاك العام والخاص . فالاستهلاك العام وصل إلى 900 مليون دولار بعد أن كـان 1094 مليون دولار في عـام 2000 . وتـأثر الاسـتهلاك الخاص بمعدلات كبيرة فوصل إلى 1200 مليون دولار بعد أن كـان 4727 مليون دولار في عام 2000 .

أما عن المعونات الخارجية التي تلقهـا المجتمـع الفلسطيني فـي عـام 2002 فيشير هذا التقرير أيضاً إلى أنهـا بلغت 540 مليون دولار بارتفـاع بلـغ 46 % عن حجم ما تم الحصول عليه في عام 2001 ،وتشكل المعونات العربية الجانـب الأكبر مـن هـذه المعونـات إذ بلـغ 400 مليـون دولار ويمثـل العـون الأجنبـي 140 مليـون دولار .وتقدر المعونات التي يحتاج إليها الاقتصاد الفلسطيني لعملية إعادة الإعمـار وبناء الأطر المؤسسية وتفعيل قطاعات الاقتصاد والبنى الأساسية بنحـو 5.4 مليـار دولار.

مـــلامح العمـل الخيري الإسلامـــي

إن انتعـاش العمـل الخيـري الإسـلامي يرجـع بدرجـة كبيـرة إلـى مـا يسـمى بتراجـع دور الدولـة فـي البلـدان العربيـة والإسـلامية التـي طبقـت مـا سـمي ببـرامج الإصـلاح الاقتصـادي، ممـا سـمح بوجـود فجـوة فـي الخـدمات الصـحية والتعليميـة فضلاً عن إنشـاء المسـاجد والتقصـير فـي عمارتهـا.وترتـب علـى غيـاب دور الدولـة ،عدم استفادتها من توظيف إمكانيـات العمـل الخيـري الـذي قـام علـى شـأنه المجتمـع الأهلي. فكان الواجب أن يكون هذا الإحلال الذي تم من قبل المجتمـع الأهلـي مكـان الدولة مدروس بحيث يوجه بطريقة صـحيحة وتوجـد لـه آليـة تـنظم شـئونه، وتنسـق فيما بين أنشطته.ولكن غياب الدولة كان غياب الغير مدرك لطبيعـة دور الدولـة فـي ظل الاقتصـاد الحديث والذي يجعل من الـدور الرقـابي للدولـة مهمـة ثقيلـة أكبـر ممـا

كانت عليه في الاقتصاد الموجه أو الذي تسيطر عليه الدولة.

عادة ما يبدأ العمل الخيري الإسلامي بمبادرات فردية،ثم يتطور إلى أحد الأشكال المعروفة من وجود لجنة أو هيئة أو جمعية.ولكن قد تنشأ بعض اللجان لمواجهة قضية أو مشكلة تفرض نفسها على ساحة العالم الإسلامي.

تظل آلية التمويل للعمل الخيري تتسم بالاضطراب لأنها تعتمد بشكل أساسي على التبرعات الفردية،وهى عادة ما توجه للإنفاق العاجل أو المباشر.ولم تنتبه المؤسسات الخيرية لأهمية وجود مصادر للدخل مستقرة إلى بعد أحداث 11 سبتمبر،والتضييق على عمليات جمع التبرعات من المساجد وغيرها من الأماكن العامة .بينما كان الأفضل وجود مشروعات استثمارية لهذه الهيئات تنفق من ريعها على مشروعاتها الخيرية، مع بقاء الاستفادة من جمع التبرعات.ولكن وجود مثل هذه الاستثمارات لا يعرض المشروعات الخيرية لعدم الاستقرار سواء على مستوى المستفيدين من خدماتها أو العاملين بها.

يختلف العمل الخيري الإسلامي من دولة إلى أخرى من حيث مجال العمل ونطاقه، ففي بعض البلدان يمارس العمل الخيري بشكل دائم في مجالات متعددة ،ومنها التي ذكرنها من قبل من بناء المساجد وعماراتها ومساعدة الفقراء وتعليمهم والعناية بأوضاعهم الصحية. وفى أحيان أخرى يوجه العمل الخيري للعمل الإغاثي مثل مواجهة الحرائق أو الفيضانات أو السيول.

على الصعيدين الداخلي والخارجي أتى العمل الخيري في بعض الأحيان كرد فعل للأنشطة التبشرية، مع عدم الأخذ في الاعتبار أن الأنشطة التبشرية تقف خلفها الدول.

ارتبط العمل الخيري الإسلامي بحركات الإسلامية والتي صنفت فيما بعد بالحركات الإسلام السياسي وهو ما استعدى عليها النظام الحاكم سواء في الداخل أو الخارج ،مما فرض قيود على حركة العمل الخيري ومحاولة تقليص دوره

وتكبيله إما عن استبدال القائمين على أمره بآخرين لهم ولاء للسلطة والنظام الحاكم أو بفرض قيود على جمع التبرعات ،ووجود جهات رقابية متعددة تراقب عمل هذه المؤسسات الخيرية.

التحديات التي يواجهها العمل الخيري الإسلامي

هناك مجموعة من التحديات تواجه العمل الخيري الإسلامي بوجه عام وفى فلسطين بوجه خاص نرصد منها ما يلي:

أولاً: الهجمة الأمريكية الشرسة التي تسمى بمحاربة الإرهاب وهى لا تفرق ما بين ما هو إسلامي والممارسات التخريبية وحركات العنف، فبعد أحداث 11 سبتمبر جعل أمريكا الجميع في سلة واحدة .وهو ما رأيناه من خلال تجميد أرصدة وحسابات لجمعيات إسلامية داخل أمريكا أو لأشخاص وجمعيات كان لها حسابات داخل الأراضي الأمريكية.بل ومطالبة أمريكا الحكومات العربية والإسلامية بوقف أنشطة بعض هذه المؤسسات وإتباع سياسة ما أطلق عليه "تجفيف المنابع ".

والواقع أن عمل المنظمات الإسلامية في المجال الخيري يسبب قلقًا أمريكيًا، ولذلك كانت الحملات الأمريكية المتعددة عليها بدءاً من التشهير الإعلامي حتى تجميد الأرصدة، وممارسة الضغوط على الدول التي تعمل فيها تلك المنظمات الإسلامية أسلوباً أمريكيًا متكررا وملحوظا، كما حدث في " مؤسسة الحرمين في "البوسنة والهرسك " فقد جرت محاولات الإقفال لمكاتبها هناك بدعوة دعمها للإرهاب، وبعد الإخفاق في إلصاق التهمة بها أغلق مكتبها بسبب توظيف أجانب من دون ترخيص، كذلك حدث في مصر في نوفمبر 2002 حيث طالب السفير الأمريكي الحكومة المصرية بإغلاق (25) جمعية دينية محلية دفعة واحدة وذلك تحت دعوة الاشتباه في علاقتها بتنظيم القاعدة، لكن السبب الحقيقي كان دور هذه المنظمات في تفعيل المقاطعة للمنتجات الأمريكية والصهيونية.وخطورة الموقف الأمريكي العالمي من العمل الخيري الإسلامي هو استجابة بعض الدول

للضغوط الأمريكية، وممارسة القيود على العمل الخيري الإسلامي، وربما التطوع لوقفه وعرقلته دون ضغوط من واشنطن مثلما حدث في العديد من الدول العربية والإسلامية والأوربية، حيث أصدرت هذه الدول قوانين لمكافحة الإرهاب وتمويله وغسيل الأموال.

ثانياً: ارتباط العمل الخيري ببعض حركات الإصلاح السياسي الإسلامي جلب بعض المشكلات لمؤسسات العمل الخيري ومن هنا فإن الفصل بين العملين مطلوب والعمل بما سمي "خيرية العمل السياسي وليس تسيس العمل الخيري".وإن كان هذا العمل صعب إلا أنه ممكن في ظل فهم الأحداث العالمية التي يعيشها المسلون من كثرة الضغوط الداخلية والخارجية.

ثالثاً: لا زال الاحتلال الصهيوني يمثل العقبة الكؤد في فلسطين بشكل عام وللعمل الخيري الإسلامي بشكل خاص، سواء للمؤسسات الفلسطينية أو للمؤسسات في خارج فلسطين.فعمليات الغلق والمصادرة وهدم المؤسسات الخيرية ودور الأيتام عمل مشهود في ممارسات الكيان الصهيوني.كما أن مصادرة المعونات وتعطيل وصولها إلى الشعب الفلسطيني مورست بشكل علني.كما أن ما سمح به في أثناء سخونة المواجهات بين المقاومة الفلسطينية وقوات الكيان الصهيوني لم يتعد بعض سيارات الإسعاف ووقف وصول المعدات الطبية والأدوية بل ووصول أطباء فضلاً عن تعمد فساد الأطعمة والمواد الغذائية

رابعاً: على الرغم من مرور سنوات طويلة لممارسة العمل الخيري الإسلامي سواء في الزمن البعيد أو الحديث لم يتواجد بعد كيان أكاديمي يعتني بدراسة هذا البعد ومحاولة التأصيل له والعمل على تأهيل كوادر تصلح للعمل فيه من خلال قدرات مدربة على ممارسة هذا العمل وفنونه المختلفة. وهو ما رأيته في بعض البلدان الأسيوية حيث كان العاملون في هذه المؤسسات لا يعلمون شئ عن طبيعة هذه المجتمعات فضلاً عن جهلهم باللغة الإنجليزية أو اللغات المحلية لهذه البلدان،في حين أن العاملين بالمؤسسات التبشرية كانوا يدرسون ستة اشهر في

الجامعات المحلية للإلمام باللغات المحلية فضلاً عن إجادة الإنجليزية ودراسة جيدة لجغرافيا وعادات وتقاليد وحضارة هذه البلدان.

خامساً: في الوقت الذي يتمتع فيه العصر بسهولة الاتصال وتبادل المعلومات، نجد أن المؤسسات المعنية بالعمل الخيري الإسلامي تعمل في جذر منعزلة ، ولا يتم تواصل بينها لتبادل الخبرات والاستفادة من بناء قاعدة معلومات حتى لا تتكرر الجهود وتبدد الموارد. وللأسف لازلت بعض هذه المؤسسات أسيرة المذهبية الفكرية بل تؤصل لوجودها سواء داخل أقطارها أو في خارجها في المناطق التي تعمل بها.فالمعونات وفرص العمل لديها توجه لمن ينطون تحت عباءة مذهبهم الفكري متناسين الاستفادة من إمكانيات الأمة وأن الهدف هو توفير مقاصد الشريعة من حفظ النفس والدين والعقل والمال .

سادساً : غياب ثقافة التطوع وضيق المساحة التي يتحرك فيها مفهوم التطوع لدى المجتمعات العربية والإسلامية، إن الفئة العمرية لطلاب الجامعات هي تربة خصبة لزرع هذه الثقافة والاستفادة من إمكانيات في دعم العمل الخيري والتطوعي خاصة في أعمال الإسعافات الطبية ومحو الأمية ونظافة الشوارع وإعانة كبار السن ،وعمل دورات في مجال الكمبيوتر وغيرها ،هذا فضلاً عن صغر حجم شريحة المهنيين المساهمين في العمل الخيري فعلى الصعيد العالمي نجد منظمات قائمة بشكل كبير على العمل التطوعي مثل أطباء بلا حدود وصحافيين بلا حدود وغيرها ،فما أحوجنا لوجود مثل هذه المؤسسات .

سابعاً: تنوع الأنشطة التي تمارسها مؤسسة العمل الخيري الواحد يفقدها التخصص في نشاط نوعي وتراكم خبرات.فنجد المؤسسة الواحدة تقدم خدمات طبية ورعاية الأيتام والتدريب المهني، وبناء المساجد ،وتحفيظ القرآن .في حين المطلوب بعد مضى هذه الفترة الزمني أن يوجد نوع من التخصص فيكون لدينا مؤسسات خيرية تساعد فئة بعينها (الصيادين أو الفلاحين أو عمال النظافة

أو الطلاب الفقراء) سواء على المستوى المعيشي أو المهني أو رعاية أسرهم .

ثامناً : إهمال الجانب المؤسسي داخل كيانات العمل الخيري الإسلامي وعدم الاهتمام به إلا في ضوء وجود نوع من النقد أو الرقابة من قبل الأجهزة الحكومية ،وعادة ما يتم الحصول على تصاريح لمؤسسات العمل الخيري من خلال محامين أو مختصين يقومون بترتيب الأوراق المعنية بالترخيص ووضع لوائح لكي يتم الحصول على الترخيص ،في حين أن العاملين ومجالس إدارة هذه المؤسسات لم يطلعون على الالتزامات القانونية التي حصلوا بها على الترخيص أو حتى على القوانين المنظمة لعمل منظمتهم باعتبارها مؤسسات غير حكومية عادة ما ينظم شانها قانوناً ما .كما أن الجمعيات العمومية لهذه المؤسسات عادة ما تتم بشكل يتسم بتمرير الأمور أن إجراءها على الورق فقط . مما يعطى للآخرين الفرصة بالطعن بعد شفافية العمل داخل هذه المؤسسات.

مقترحات بشأن العمل الخيري الإسلامي

إحياء آلية الوقف من خلال إنشاء صناديق استثمار وقفية لتمويل أوجه العمل الخيري في فلسطين ،مثل إنشاء صندوق استثمار لتمويل المدارس الابتدائية في فلسطين ،أو لإقامة مراكز صحية أو تأهيل الفقراء ...إلخ .مع أهمية بيان طريقة عمل هذه الصناديق لأنها سوف تحظى بثقة المتبرع لأنها لها صفة الديمومة ويفضل عدم المبالغة في قيمة أسهم هذه الصناديق.

دعم مؤسسات العمل الخيري في فلسطين من خلال مدها بالأموال اللازمة لاستمرار عملها، والسعي لإعمال آلية التخصص فيما بينها والتنسيق بين مجالات عملها.

في ظل تعقد الموقف السياسي على الصعيد الفلسطيني، سواء ببقاء الاحتلال الصهيوني وممارساته القمعية أو تجميد السلطة الفلسطينية ،لابد من توطيد العلاقة مع المؤسسات الدولية والعمل تحت مظلتها لإيصال المساعدات والمعونات للشعب

الفلسطيني.

لابد من الربط بين أنشطة هذه المؤسسات وخطة التنمية للدول التي تتواجد فيها، إذ كثيراً ما انتقدت برامج إفطار الصائم والأضاحي من قبل العلمانيين وكذلك بعض المسئولين الحكوميين ، لأنها تستنفذ مبالغ طائلة في برامج يمكن اعتبارها استهلاكية في حين أن هناك أمور أولى بتوجيه هذه الأموال سواء على مستوى الدولة أو الأفراد . ولا شك أن هذا الأمر سوف يجعل المجتمع الأهلي شريك في صنع السياسة العامة والرقابة عليها، ويساعد على زيادة كفاءة الإنفاق العام .مما يخفف من وطأة الفساد التي تعانى منها الأموال العامة في كثير من البلدان العربية والإسلامية.وسوف يشجع هذا الأمر أيضاً على مساهمة الآخرين الذين لديهم تحفظات على هيئات العمل الخيري الإسلامي.

أهمية توعية المتبرع بطبيعة المشروعات التي يحتاج إليها المجتمع ، مثل أهمية حث المتبرع على الإقدام على التبرع لإنشاء المدارس والمستشفيات والمشروعات الصغيرة إذ لازالت الدائرة الضيقة لمفهوم العمل الخيري تحكم تسويق مشروعات العمل الخيري .

أهمية اللجوء إلى وجود مشروعات استثمارية داخل الدول التي تعمل بها المؤسسات الخيرية تدر عائد على هذه المؤسسات ويساعدها على تكوين وقفيات لمشروعاتها التي يخطط لها أن تكون طويلة المدى .ويمكن الاستفادة من التجربة الناجحة في الكويت من تكوين صناديق استثمار وقفية،تخصص لمشروعات أو أنشطة بعينها. وتتيح تجربة صناديق الوقف الفرصة لمساهمة من يريدون التبرع بمبالغ صغيرة ولكن تندرج تحت سهم الصدقة الجارية .حيث تستفيد المشروعات الخيرية من ريع الأسهم بينما تبقى قيمة السهم وقفاً لله تعالى.

التوسع في مشروع القرض الحسن للمشروعات متناهية الصغر، والاستفادة من التجارب الدولية في هذا المجال.وتأتى أهمية هذا الأمر من عدة جوانب

أولها:رفع الحرج الشرعي عن الفقراء والمعوزين من التعامل مع بدائل تقرضهم بالربا،وتستغل حاجتهم .وأيضاً يعتبر هذا النوع من الإقراض مساهمة في التخفيف من حدة مشكلة البطالة التي ارتفعت معدلاتها بشكل كبير في البلدان العربية والإسلامية مؤخراً.

الاستفادة من التقارير الدولية والمحلية عن التنمية البشرية ومؤشراتها عن البلدان الإسلامية وأن تكون برامج المؤسسات الخيرية الإسلامية مبنية على ما يرد في هذه المؤشرات . إذ إن الإنسان هو هدف خدمة هذه المؤسسات من خلال المنظور الإسلامي.

أن تكون خطط المؤسسات الإسلامية في مواجهة المنظمات التنصيرية مبنية على خطة واضحة المعالم ، لا تقوم على رد الفعل ، مع الأخذ في الاعتبار أن المؤسسات التنصيرية كانت أسبق في التواجد بالبلدان الإسلامية وتمتلك مقومات وإمكانيات لا يستهان بها فضلاً عن دراستهم المستفيضة لطبيعة المجتمعات التي يعملون بها .

أن تدرك إدارة المؤسسات الخيرية – في حالة عملها خارج نطاق حدودها- أنها تعمل في مجتمع مغاير لمجتمعها له عاداته وتقليده ومن الصعب قولبتهم في إطار العادات والتقاليد التي تنحدر منها المؤسسة الخيرية ، مع الأخذ في الاعتبار أن لدى بعض المجتمعات موروث حضاري من الصعب التخلي عنه .

البعد عن الخلافات الفقهية والمنازعات في المسألة المذهبية ، واستيعاب أن الإسلام أرحب من التقوقع في هذه النقطة ، واحترام العلماء والرموز الدينية.

يجب إنشاء قاعدة معلومات للمستفيدين من خدمات الهيئات الخيرية حتى لا يحدث ازدواج في تقديم الخدمات خاصة في مجال رعاية الأيتام ، ولا مانع مستقبلاً أن تتسع هذه القاعدة لخريطة المتاح للعمل الخيري على مدار السنوات القادمة ، مع الأخذ في الاعتبار الاستفادة من البيانات المتاحة بالمؤسسات العالمية من خلال

تقاريرها السنوية .

تبنى مشروع تعليمي كبير ينطلق من مدرسة الفصل الواحد وهى تجربة ناجحة في العديد من البلدان النامية والفقيرة،وتقوم بالإشراف عليها المنظمات الغربية – طبقت التجربة في كل من مصر وبنجلاديش- ولا مانع من تطبيقها بصورة تجريبية أولاً في نطاق محدود ولا شك سوف يكون لهذا المشروع مردوداً إيجابياً كبيراً .